

بيان الى الرأي العام

دعمها للسيدة نائبة يوسف، ستسعى داخل البرلمان إلى تثبيت هذا البرنامج. ونحن نرى أن السيدة نائبة يوسف، بصفتها شخصية تقدمية ومناضلة من أجل حقوق الإنسان عموماً وحقوق النساء خصوصاً، تستحق دعمنا ودعم كل إنسان حرّ وساخط، وكل جماهير العمال والنساء والشباب والفئات المحرومة.

لذلك، فإنّ الحزبين، وفي إطار الانتخابات البرلمانية العراقية للدورة السادسة، يعلنان دعمهما الكامل للسيدة «نائبة يوسف عزيز» المرشحة المستقلة رقم ٣٤٢، ويدعوان أعضاءهما وأصدقاهما ومؤيديهم والجماهير الناقمة والحرّة إلى المشاركة الفاعلة في هذه الانتخابات والتصويت لها، لتكون البرلمان القادم منبراً لتحقيق مطالبهم المشروعة وإقرارها قانونياً.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٢٠٢٥ / ١١ / ٢

والحزب الشيوعي العمالي الكردستاني)، وتعدّها مطالب الجماهير الناقمة في كلّ من كردستان والعراق، فقد أكدت أنها تعتبرها برنامج عملها، وستسعى بكل طاقتها داخل البرلمان العراقي لتحقيقها، وستعمل على أن يكون البرلمان ساحة لمواجهة الظلم والقهر واللاعادلة التي تمارسها حكومتا الإقليم وبغداد ضدّ الجماهير.

إنّ المنهج الذي تتبناه السيدة نائبة يوسف في حملتها الانتخابية، والذي ستدافع عنه وتعمل على تنفيذه داخل البرلمان، يتضمن البنود الأساسية التالية: تحسين أوضاع العمل والمعيشة للعمال والجماهير الكادحة، محاسبة السلطات في الإقليم وبغداد على التقصير في تأمين الرواتب والمعاشات والخدمات العامة اللائقة، ترسيخ الحقوق الفردية والمدنية، ضمان الحريات السياسية غير المقيّدة، حرية التنظيم والتظاهر والإضراب، تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في القوانين الشخصية، إلغاء عقوبة الإعدام وتحقيق كلّ ما من شأنه تحسين حياة المواطنين وتعزيز الاستقرار والحريات والثقافة المدنية في المجتمع. إنّ الأحزاب الثلاثة، من خلال

إعلان كلّ من الحزب الشيوعي العمالي العراقي والحزب الشيوعي العمالي الكردستاني عن دعمهما للسيدة «نائبة يوسف عزيز»، المرشحة المستقلة، القائمة الكوتا رقم ٣٤٢.

ومن خلال هذا البيان، يعلن الحزبان عن تأييدهما للسيدة «نائبة يوسف عزيز»، المرشحة المستقلة عن القائمة الكوتا رقم ٣٤٢، في الانتخابات التشريعية للدورة السادسة لمجلس النواب العراقي.

يأتي هذا الموقف بعد سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين وفدي قيادة الحزبين مع وفد قيادة الحزب الشيوعي الكردستاني، والتي أفضت إلى اتفاق على دعم المطالب العاجلة للجماهير الناقمة، تلك المطالب التي سبق للحزبين الشيوعيين العماليين أن أعلنها في بيان مشترك للرأي العام في شهر تشرين الأول (أكتوبر).

كما أنه بعد أن أعلنت السيدة نائبة يوسف في مؤتمر صحفي بمدينة أربيل أنها تتبنى كل المطالب التي طرحتها الأحزاب الثلاثة (الحزب الشيوعي الكردستاني، الحزب الشيوعي العمالي العراقي،

بيان صحفي مشترك بين الحزب الشيوعي العمالي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني

٦- إلغاء عقوبة الإعدام والسجن المؤبد.
٧ - مكافحة الفساد ونهب المال العام، ومنع ارتفاع الأسعار، ورفض تحميل المواطنين أعباء الضرائب.
٨ - العمل على بناء دولة تقوم على أساس هوية المواطن.

واتفق الجانبان على دعم الرفيقة نائبة يوسف عزيز، المرشحة عن قائمة كوتا رقم (٣٤٢) والتي يحق للناخبين التصويت لها في جميع محافظات العراق.

وفي ختام اللقاء، أكد الطرفان استمرار التنسيق والعمل المشترك، سواء داخل البرلمان او خارجه من خلال السعي لتشكيل كتلة يسارية تعمل لخدمة مصالح العمال والنساء وضمان الحريات والرفاه الاجتماعي عبر دعم النضالات والمطالب العادلة لجماهير كردستان والعراق، من أجل المساواة والعيش الكريم.

بغداد - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الحرية والعيش الكريم.

كما ناقش اللقاء الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وبعد مناقشات مستفيضة، أكد الطرفان على تبني البرنامج الانتخابي المبين في المطالب التالية:
١ - سنّ قانون عمل تقدّمي يضمن الحقوق الأساسية للطبقة العاملة، بما في ذلك حرية التنظيم والإضراب والتظاهر والاعتراف الرسمي بتمثيل العمال المستقل.

٢ - إصدار قانون ضمان اجتماعي يوفّر الحد الأدنى لمقومات الحياة وفق المعايير الدولية.

٣ - إلغاء قانون الأحوال الشخصية المعدل لسنة ٢٠٢٤، واعتماد قانون مدني حديث يضمن المساواة والحقوق والحريات المدنية للنساء.

٤ - إصدار قانون يكفل الحريات السياسية والفكرية، وحرية التعبير والصحافة والتظاهر وتأسيس الجمعيات.

٥ - قانون للتعليم المجاني والإلزامي حتى سن ١٦ عاماً، مع دعم التعليم الجامعي والعالي.

تصريح صحفي

العمالي العراقي وفدًا من أعضاء المكتب السياسي، وعقد سلسلة لقاءات مع:

• قيادة الحركة المدنية العراقية برئاسة السيدة شروق العبايجي بتاريخ ٢٣ تشرين الأول

• المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٢٥ تشرين الأول

• المكتب التنفيذي للتيار الديمقراطي بتاريخ ٢٧ تشرين الأول

وقد اتسمت اللقاءات بطابع إيجابي وبّناء، ولم تُسجّل أية اعتراضات على بنود البرنامج الانتخابي

عُقد في بغداد، اليوم الخميس ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، لقاءً مشتركاً بين وفدي المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني، في مكتب الحزب الشيوعي العمالي في بغداد.

وترأس وفد الحزب الشيوعي العمالي العراقي الرفيق سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية، وضّم الرفاق صبحي البدري ونائير سليم وهمام الهمام، أعضاء المكتب السياسي.

فيما ترأس وفد الحزب الشيوعي الكردستاني الرفيق أبو كاروان، سكرتير اللجنة المركزية، ورافقه الرفيق هيو عمر، نائب السكرتير، دلشاد حصاري عضو اللجنة المركزية وعلي حمادي عضو لجنة العلاقات المركزية.

بحث الاجتماع الوضع السياسي في العراق، وآليات تعزيز التنسيق المشترك بين الحزبين والقوى اليسارية والتحررية الأخرى، دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها العادلة، وعن حقوق النساء في المساواة والتحرر، ولدعم تطلعات الشباب في

صادر عن سكرتارية المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي

استناداً إلى البيان الصادر عن الحزبين الشيوعي العمالي العراقي والكردستاني في بداية تشرين الأول/أكتوبر حول القوائم والكيانات المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وإعلان الحزبين المشاركة في الحملة الانتخابية ودعم أي قائمة أو كيان يتبنى البرنامج الانتخابي الوارد في البيان المذكور.

وبناءً على ذلك، شكّلت قيادة الحزب الشيوعي

ترامب والداعية المجانية للشيوعية

سمير عادل

بيان تحالف امان النسوية حول ضرورة المشاركة في الانتخابات

المرأة وبين الاحزاب الاسلامية ورجال الدين والساسة المعادين لحقوق المرأة.

يشكل اسماع الصوت التحرري والمدني والداعي للعدالة والمساواة ضرورة في حمية الصراع بين مدنية المجتمع وبين اسلمته بالقوة . من المهم لحركتنا النسوية انخرط النساء والتصويت للقوى المدنية من اجل ترجيح كفة هذا التيار على كفة التيارات الاسلامية التي تريد اعادة عقارب الساعة الى الوراء، رغم كل ما يعترى العملية الانتخابية من امور مثل التزوير، استخدام العنف السياسي(مثل مقتل المرشح صفاء المشهداني)، الفساد واستخدام المال العام لاغراض سياسية، عدم الالتزام بالقوانين من قبل اكبر الكتل السياسية في الدولة الحالية، شراء الذمم، والاساليب المبتذلة والرتة في الدعاية وفي اختيار الشعارات والتي لا تتم عن اي محتوى يجيب على حاجات الناس. الا ان المشاركة في الانتخابات توفر فرصة للدفاع عن مدنية المجتمع وللدفع بالشخصيات النسوية والرجال النسويين ليصلوا الى قاعة البرلمان. داعية النساء والنسويات والرجال الى المشاركة بالتصويت لدعم الشخصيات التي تدافع عن حقوق الانسان، حقوق المرأة وحقوق الطفل وعن مدنية المجتمع.

تحالف امان النسوي

٢٠٢٥-١١-٣

الكهرباء في يوم ٧ اذار ٢٠٢٤ بتغيير اسم قسمها من « تمكين المرأة» الى «قسم شؤون المرأة ». بدأت العديد من المؤسسات الحكومية بالامتناع عن استخدام كلمة «الجندر».

لذا:

- وحيث تشهد الدولة تخطيا واضحا في استراتيجياتها وقوانينها وسياساتها، فعلى الرغم من ان استراتيجية الحكومة العراقية الوطنية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي كتبتها بالمشاركة مع المنظمات النسوية المحلية والمنظمات العالمية والمتعلقة بحقوق المرأة والتي يفترض ان يتم العمل بها حتى عام ٢٠٣٠ تنص بشكل صريح على رفض العنف واعتبار تعدد الزوجات وتزويج الطفلات هي شكل من اشكال العنف، تصدر مؤسسة اخرى من مؤسسات الدولة وهو البرلمان المدونة الشرعية التي تقوم قلبا وقالبا على اساس دونية وخضوع واستعباد المرأة بكل ما في الكلمة من معنى،

- حيث ان الدولة ومؤسساتها واحزابها غير منسجمة مع بعضها البعض، إذ إن «دستورها» ينص على «المساواة»، وقوانينها تنص على «التمييز»، وحيث هنالك صراع اجتماعي واضح بين النساء على اختلاف اعمارهن واوضاعهن الاجتماعية من متزوجات ومطلقات وارامل اللواتي يتعرضن الى هجمة حقوقية واجتماعية شرسة مدعومات من قبل المنظمات المدافعة عن حقوقهن والرجال الذين لا يجدون اية مبررات للامتيازات الذكورية على حساب

تختلف الاراء والتوجهات حول المشاركة او مقاطعة الانتخابات في العراق ٢٠٢٥. يؤكد تحالف امان النسوي على اهمية المشاركة في الانتخابات من اجل تقوية الحركة المدنية والداعية الى المساواة. حيث تعرضت النساء والمنظمات النسوية والناشطات النسويات في السنوات الاخيرة بعد الانتفاضة الى هجمة شرسة. فمن جهة امتهان الحقوق وهدر الكرامة والافكار وممارسة العنف بكل اشكاله ضد النساء، ومن جهة ثانية بدأت الاحزاب الاسلامية بهجمة على منظمات المجتمع المدني وبالاخص النسوية منها. تعرضت ولازال الت المنظمات النسوية الى مختلف اشكال التضيق على عملها، فالمنظمة المسجلة رسميا لدى الدولة عليها ان تستأذن من السلطات اذا ارادت القيام بنشاط معين. جرى وصف هذه المنظمات بشتى الاوصاف، فما ان يقوم اي تجمع لشابات من النسويات بعمل هاشتاك حتى تأتيه التعليقات ب« التمويل من السفارات» « الصهيونية» و« تشجيع النساء على الطلاق» والخ من اتهامات. قامت بتجريم استخدام مفردة «الجندر» و«التمكين» و«المساواة»، ووقعت بعض النساء الشابات على «اعطاء تعهدات»- وكأننا في زمن البعث- على عدم استخدام هذه المفردات و-الا يتعرضن للعقوبات-.

سعت الاحزاب الدينية ورجال الدين الى الضغط على الحكومة ذاتها، فالحكومة غيرت من اسماء مؤسساتها المعنية بقضايا المرأة، حيث ابتدأت وزارة الكهرباء بشخص مديرة قسم تمكين المرأة العراقية في وزارة

بيان تضامن نسوي مع نساء السودان ومدينة الفاشر

المرأة هي قضايا إنسانية تستوجب التضامن والعمل المشترك من أجل بناء السلام والعدالة، ورفض كل أنواع القهر والتمييز والعنف. نحن وفي هذه اللحظة الحرجة، نحمل صوتهن، نعزز موقفهن، ندعو الجميع للانتصار للحق والإنسانية. إن نضال نساء السودان من أجل الحياة الكريمة والكرامة الإنسانية هو نضالنا المشترك. العدل والكرامة والسلام لنساء الفاشر ولكل نساء السودان.

تحالف امان النسوي

٢٠٢٥-١١-٣

إلى:

• اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الجرائم وحماية المدنيين، وعلى رأسهم النساء من أي شكل من أشكال العنف والتنكيل.

• تقديم الدعم اللازم للنساء الناجيات والمتضررات من هذه الانتهاكات، بما في ذلك تأمين ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية والطبية والنفسية.

• فتح تحقيق دولي مستقل لكشف الحقائق ومحاسبة جميع مرتكبي الجرائم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

• دعم المبادرات النسوية السودانية التي تسعى لحماية حقوق النساء وتعزيز العدالة الجندرية في ظل هذه الأزمة.

نقف بحزم مع نساء الفاشر، ونؤكد على أن قضايا

نحن العراقيات من تحالف امان النسوي نرفع صوتنا عاليًا إدانة ورفضًا لما تتعرض له نساء مدينة الفاشر في غرب السودان من جرائم وانتهاكات وحشية على يد قوات الدعم السريع، والتي تنم عن استهداف ممنهج للمدنيين الأبرياء، وبالأخص النساء والفتيات اللواتي يعشن في حالة من الرعب والخطر المستمر. ما نشاهده في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من ارتفاع وتيرة العنف والاعتداءات التي تطال نساء الفاشر، والتي تشمل القتل، والاغتصاب، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وغيرها ما تعدى مفهوم «جرائم ضد الإنسانية» بمراحل ، هذه الأعمال الوحشية تقوض أمن واستقرار المجتمعات، وتترك جراحًا عميقة في نسيج الحياة الاجتماعية والإنسانية. ندعو المجتمع الدولي ومنظماته الحقوقية والإنسانية

حركة حماس تكافئ عامين من الابدادة الجماعية لجماهير غزه بقتل المدنيين في الشوارع!

غزة. ندين بشدة هذه الجريمة التي ارتكبتها عناصر حماس ضد مواطني غزة، ونعتقد أنها ستؤثر سلبا على القضية الفلسطينية ويمكن أن تستخدمها أعداء جماهير فلسطين و دولة إسرائيل والوسائل الإعلامية التابعة للوبيات المؤيدة لإسرائيل و الأمريكية والغربية بشكل منظم لتشويه القضية الفلسطينية والدعاية ضد حركة التضامن العالمية الداعمة لجماهير فلسطين والقضية الفلسطينية. وبالتالي، إنها تخدم إسرائيل وترامب بشكل كبير، ولهذا السبب حظيت على الفور بتأييد ترامب وترحيبه!

الحزب الشيوعي العمالي الكرديستاني

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

في ارعاب الأشخاص العزل من النساء والأطفال وكبار السن، وبدأت بالإعدام في الشوارع والساحات في مشهد مخزٍ ومقزز لا يتوافق مع قوانين فلسطين ومبادئ حقوق الإنسان وجميع قيم العدالة والكرامة الإنسانية!»

إن حركة حماس، كحركة برجوازية رجعية، و التي جعلت من نفسها مالكا للقضية الفلسطينية والمواجهة مع إسرائيل، لم تكن ولن تكن في أي يوم ممثلة لتحرير جماهير فلسطين من الاحتلال والاستغلال والفصل العنصري، ولم تكن أبداً ممثلة لتحقيق تطلعات جماهير فلسطين الكادحة والمضطهدة لحياة حرة وإنسانية عصرية، بل إنها دائماً تتغذى على القضية الفلسطينية ومعاناة جماهير فلسطين. وكقوة برجوازية رجعية، فقد رسخت اسس سلطتها وتاجرت بالقضية الفلسطينية. لذلك، فإن الجريمة التي ارتكبتها ضد الناجين من الإبادة الجماعية باسم حماية القانون ومعاقبة المجرمين العملاء لإسرائيل، هي فقط لارعاب مواطني غزة في وقت يقترب فيه حكم حماس من نهايته في غزة، وفي وقت تتصاعد فيه أصوات الرفض لحماس بين المواطنين الفلسطينيين وسكان

في الساعات الأخيرة، انتشرت على نطاق واسع في وسائل الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي لقطات مصورة لعناصر حركة حماس وهم يطلقون النار بشكل عشوائي على مواطنين فلسطينيين من سكان غزة في الشوارع وعلى مرأى من الجميع. إن تبرير حركة حماس لهذه الوحشية المخطط لها هو معاقبة «الخونة وعملاء إسرائيل»! تأتي هذه الجريمة التي ارتكبتها حركة حماس مباشرة بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من تلك المناطق، وبحسب تصريحات ترامب، فإنهم سمحوا لحركة حماس بالسيطرة على الأمن في تلك المناطق بهدف منع الفوضى، بل إنه أشاد بحماس لارتكابها تلك الجرائم وزعم أنهم قتلوا عدداً من «المجرمين والمخربين»!

ووفقاً لتصريح نشرته اليوم «جبهة النضال الشعبي الفلسطيني» - قيادة غزة، جاء فيه: «بينما كان شعبنا لا يزال يعالج جراحه ومنشغلاً بالالتئام وتجاوز آلامه، وفي وقت كان مجرم الحرب، ننتياهو، يهدد باستئناف الحرب على غزة، شنت حركة حماس بمساعيها وأسلحتها هجوماً على عدد من العائلات والعشائر الفلسطينية في مناطق مختلفة من غزة، وشرعت

إسرائيل بعد الاتفاق مع حماس!

عثمان حاجي مارف

الاستراتيجي لإسرائيل قد تغير، بل إنها ستواصل خلق الظروف المناسبة لشن هجمات ضد السكان الفلسطينيين وضم مساحات واسعة من الضفة الغربية، الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لا تؤمن بالسلام بأي شكل، بل تتصرف بناء على قناعة أن قوتها العسكرية تتيح لها انتهاك أي قانون دولي تراه عائقاً أمام مشروعاتها، دون محاسبة أو مساءلة.

تواصل إسرائيل اليوم انتهاك سيادة سوريا ولبنان، معيدة إنتاج نهج قائم على القوة والتوسع والهيمنة، وليس على الشرعية الدولية أو متطلبات استقرار المنطقة. فهي تسعى، كقوة إقليمية بدعم أمريكي، للهيمنة على المنطقة، ولا مكان في هذا المخطط المشروع لدولة فلسطينية.

أي تغييرات تطرأ في خطاب الدول الأوروبية حول دولة فلسطين، تطرح في إطار معقد، ولا تُرى إلا كضغط على واشنطن، أو كمحاولة لتهدئة الرأي العام الداخلي وكبح جماح الحكومة الإسرائيلية التي خرجت عن السيطرة، وليس كحل جذري للقضية الفلسطينية. أي أنها لا تعني تغييراً جوهرياً في الموقف الأوروبي، بل مجرد وسيلة لإسكات الاحتجاجات. فهم يعرفون جيداً أن الاعتراف بدولة فلسطينية في هذه الظروف لن يكون سوى اعتراف رمزي، خاصة لم يتم أي حديث عن الدولة الفلسطينية من قبل الأوروبيين بعد مشروع ترامب لوقف إطلاق النار المؤلف من عشرين نقطة، والذي لم يذكر دولة فلسطين. تدرك تلك الدول جيداً أنه لا يوجد تأثير عملي أو تغيير حقيقي على الأرض يمكن البناء عليه لإقامة دولة فلسطينية، فالإعلان لا يكفي؛ بل يجب أن يترجم إلى واقع ملموس.

ما يمكن أن يشكل عقبة كبرى أمام هذه الاستراتيجية الإسرائيلية وجهود ترامب الرجعية، وتذبذب المواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية، هو اتساع رقعة الرفض الشعبي العالمي، الذي قد يضغط على إسرائيل وأمريكا لضمان استقرار وقف إطلاق النار وإقامة دولة فلسطينية كاملة الحقوق دون شروط.

لشن هجوم جديد على إيران، وإكمال عملية نزع السلاح في لبنان، وتوقيع اتفاقيات تطبيع إضافية في البيت الأبيض.

المواقف الإسرائيلية الحالية من اتفاق وقف إطلاق النار تعكس أزمة دولة تخوض منذ عامين حرباً مستمرة ووقعت في حسابات سياسية وحزبية ضيقة، خاصة مع دخول الإسرائيليين عاماً مصيرياً على صعيد الانتخابات. بينما يصّر نتنياهو على أن إسرائيل تحقق عبر هذا الاتفاق كلا هدفَي الحرب: تحرير جميع المخطوفين، وتحقيق مكاسب أمنية وسياسية تعزز موقفه وتوسع قدرته على فرض سيطرة أوسع على قطاع غزة.

وبينما يقبل الإسرائيليون بشكل عام بتنفيذ هذا الاتفاق، فإنهم في نفس الوقت يتخذون خطوات قد تؤثر بشكل حاسم على مستقبل الحكومة.

من الجدير بالذكر أن أبرز مكاسب حماس من هذا الاتفاق هو إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين، مما يعزز مكانتها لدى الجماهير الفلسطينية ويمنحها هامشاً للتنفس عسكرياً. في نفس الوقت أنها ترى بأن المتشددین الإسرائيليين يرون الاتفاق تراجعاً خطيراً في سياسة الحكومة تجاه حماس.

من ناحية أخرى، يرى المؤيدون للاتفاق داخل الائتلاف الحاكم والمعارضة أنه يمنح إسرائيل فرصة لاستعادة مكانتها الدولية ووقف العزلة العالمية التي تواجهها، وكذلك لوقف العقوبات المفروضة عليها بسبب

هجماتها على غزة. كما سيعزز تحالفها مع الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب، التي لعبت دوراً محورياً في صياغة الاتفاق.

يظل تهجير الفلسطينيين هدفاً استراتيجياً واضحاً لإسرائيل، وهي تواصل السعي لتحقيقه. فهي لا تسعى بأي شكل إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ولا تريد ذلك. كما أن نقاط اقتراح ترامب لا تزال مصممة في إطار مصالح إسرائيل ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية.

كما أن المعركة المستمرة لإسرائيل هي السعي لضم الأراضي الفلسطينية. فقد واجهت إسرائيل لسنوات أغلبية فلسطينية في الأراضي التي تسيطر عليها، مما فرض عليها نظام فصل عنصري غير مستقر. لذلك، من وجهة نظرها، لا يوجد سوى خيار واحد: قتل أو تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، والاستيلاء على الأرض من دون سكانها، وضمان عدم عودة الأغلبية الفلسطينية إلى هذه الأرض. وهذا يعني أن اتفاق وقف إطلاق النار الحالي، بأي حال من الأحوال، لا يمكن الوثوق به أو التأكد من استمراره، وقد تنقضه الحكومة الإسرائيلية في أي لحظة.

إذا كانت الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل حالياً في غزة تسهل فهم هدفها الاستراتيجي، فيما يخص الضفة الغربية، حتى لو لم يكن الوضع فيها ملائماً لارتكاب فعل مماثل حالياً، فإن هذا لا يعني أن الهدف

شهدت الساحة السياسية والأحزاب الإسرائيلية، في الساعات التي أعقبت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، جدالاً حاداً. فلقد رأى البعض في هذا الاتفاق انتكاسة واستسلاماً لضغوط واشنطن، بينما اعتبره آخرون لحظة حاسمة تمهد لانهاء عهد الحكومة الحالية والاستعداد للانتخابات المقبلة؛ أي أنهم يعتبرونه بداية نهاية حكومة نتنياهو، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الوضع السياسي في المنطقة.

إذا تفحصنا ردود فعل الأطراف داخل النظام السياسي الإسرائيلي، نجد أن معظمها رحب بالاتفاق باعتباره لحظة تاريخية تعيد المخطوفين المتوقع الإفراج عنهم، لكن هذا لم يمنع بروز ردود فعل متباينة بين تلك الأطراف، انطلاقاً من تفسيراتها المختلفة للواقع ومواقفها المتباينة من نتنياهو، مع تركيز النقاش على مصير بقائه في السلطة. فالسؤال المطروح بقوة بعد الاتفاق: هل سيتمكن نتنياهو من البقاء في الحكم، أم سيواجه المحاسبة؟

كشف استطلاع رأي أجري على عينة ممثلة من ناخبي حزب الليكود الذي يرأسه نتنياهو، أن غالبية المصوتين يؤيدون إنهاء الحرب في إطار اتفاق شامل، كما يعتقدون أن على إسرائيل الاستجابة لرغبة ترامب بالمضي نحو إنهاء سريع للحرب.

يأتي اتفاق وقف إطلاق النار في توقيت بالغ الحساسية لنتنياهو، سياسياً من ناحية، وفيما يتعلق بالردود الدولية والداخلية من ناحية أخرى، حيث يتوقع أن تشهد الأشهر المقبلة تغيراً في خريطة القوى الحزبية حول طاوله الحكومة. في نفس السياق، حددت «الرابطه اليهودية» و«الحزب الصهيوني الديني» خطأ أحمر واضحاً، معلنين أن بقاء حماس في السلطة بعد الحرب سيدفعهم للانسحاب من الحكومة، مما يضع نتنياهو في قلب معادلة سياسية معقدة، ويقرب تحالفه الحاكم من حافة الانهيار.

لا يقتصر اختبار نتنياهو على نجاح الاتفاق في غزة وامتناله لرغبات ترامب فحسب، بل إن قدرته على الحفاظ على السيطرة على الساحة السياسية وحكومته هي التحدي الأكبر. ففي أي تطور لاحق للحرب، يبقى السؤال: ماذا يستطيع نتنياهو أن يفعل؟ وماذا سيحدث لاحتمال الحرب مع إيران؟ خاصة أن هذا الاتفاق، من وجهة نظر خصومه داخل الحكومة، لا يضمن القضاء على حماس، بل يسمح لها بالبقاء في غزة وحتى استعادة سلاحها، مما يجعله يبدو علامة على ضعف إسرائيل. ومن الصعب على حلفاء نتنياهو تقبل هذا الأمر والالتزام بدعم التحالف.

أكد نتنياهو مراراً أن المصالح الأمنية الإسرائيلية محمية، ووعد بأن حماس لن تشكل تهديداً مرة أخرى للمستوطنات في الجنوب والمناطق المحيطة، لكن المتشددین الإسرائيليين لا يثقون بهذه الوعود. يبذل نتنياهو جهوداً حثيثة لإكمال ولايته الحكومية حتى أكتوبر ٢٠٢٦، ومحاولة تأخير الانتخابات إلى أقصى حد ممكن، لاستغلال فترة بقائه في المنصب

فضيحة نتنياهو، بلطجية ترامب!

محسن كريم

الأمنية الإسرائيلية بارتكاب أربعة أفعال من أصل خمسة أفعال تعتبر وفقًا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، إبادة جماعية، منها: «القتل، وإلحاق أذى جسدي ونفسي، وفرض ظروف معيشية صعبة بهدف تدمير الفلسطينيين كليًا أو جزئيًا، وفرض إجراءات تهدف إلى منع الانجاب!»

جانب آخر من أحداث يوم الثلاثاء كان انزعاج ترامب من قرار الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين. هو وصف القرار بعديم الأهمية، في نفس الوقت، كالبطجي، كان يستهزئ بمكانة المنظمة من موقع الغطرسة والتفوق العسكري فيما يتعلق بالقضايا السياسية العالمية! غضب ترامب من الدول الأوروبية الصديقة مثل فرنسا وبريطانيا، التي خلّقا لرغبته اعترفت بدولة فلسطين، كان بحيث وكأن الأخ الأكبر ينصحهم بنصائح فاشية لمعارضة اللاجئين، وإلا فإنهم سيواجهون الجحيم!

لكن رغم إظهاره بعدم جدوى موضوع الاعتراف بدولة فلسطين، التقى ترامب بسرعة مع قادة الدول العربية و«الإسلامية» ليعطيهم وعدًا بأنه لن يسمح لنتنياهو باحتلال الضفة الغربية وسيوقف حرب غزة وسيدفع إسرائيل إلى الانسحاب بشرط إطلاق سراح الأسرى وتسليم الجثث. إن هذا هو تهور ترامب لتقليل تأثير تلك العزلة التي واجهتها أمريكا وإسرائيل بسبب الإبادة الجماعية في غزة، والذي يمزق مخططهم للشرق الأوسط الكبير ويقلل من مكانة أمريكا في المنطقة أمام منافسيها العالميين!

في السابق. إن دول مثل فرنسا وبريطانيا وأستراليا وكندا... إلخ، لم تفعل ذلك بمحض إرادتها، بل إن الضغط الجماهيري الإنساني في تلك البلدان، الذي لعب فيه اتحاد النقابات والمنظمات العمالية واليسار والاشتراكيون دورًا مهمًا، نظموا العديد من المظاهرات للدفاع عن فلسطين وضد الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة، وعمال الموانئ قاوموا مرات عديدة تفريغ وشحن السفن التي تنقل مواد حربية إلى إسرائيل، إلخ... مما أجبرهم على الاعتراف رغم ارادتهم وتبني ذلك القرار. وبعد ذلك يبقون تحت مراقبة تلك الجماهير نفسها. الإضراب العام في إيطاليا ضد حكومة جورجيا ميلوني اليمينية بسبب عدم اعترافها بدولة فلسطين، هو مثال بارز لمثل ردود الفعل الجماهيرية الإنسانية الأوروبية هذه حول قضية فلسطين والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن هذا التحول في موقف غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها عدة دول أوروبية وأستراليا وكندا صديقة لإسرائيل، والتي كانت إلى جانب الولايات المتحدة تدافع بشراسة عن سياسة الإبادة الجماعية الإسرائيلية باسم حق الدفاع عن النفس، رفع عملية العزل الدبلوماسي والسياسي لإسرائيل إلى مستوى عال. أظهر هذا الحدث مستوى فضيحة نتنياهو كزعيم لدولة يقوم، دون اعتبار لأي قانون أو معيار عالمي وأي مبدأ أو قيمة إنسانية، بإدارة إبادة جماعية دموية ويرتكب جرائم ضد الإنسانية! إن لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر من هذا العام تؤكد مرة أخرى تلك الوحشية لحكومة نتنياهو ودولة إسرائيل. وأعلنت اللجنة: «قامت الحكومة والقوات

ترامب والداعية المجانية للشيوعية سمير عادل

أحد أبرز شعاراتها: "العمال فوق المليارديرات". جاءت تلك الاحتجاجات رفضًا لتشريع قوانين تهدف إلى إعفاء الأوليغارشية الأمريكية من الضرائب على حساب عمّال وكادحين أمريكي، وتجريم المهاجرين وترحيلهم، والمعاداة السافرة للنساء، والخط من القيمة الإنسانية للمثليين، وحرمان الملايين من أبناء الطبقة العاملة والمحرومين من التعليم عندما شرع ترامب في قطع الموازنة عن التعليم الفيدرالي.. وكلها شواهد تُظهر بوضوح على أيّة أرضية يقف دونالد ترامب وتياره العنصري الذي يمثّل مصالح كبريات الشركات مثل أمازون و إنفيديا و شركات الوقود الأحفوري وستارلينك، وانسحب من مجلس حقوق الإنسان واليونسكو وفرضت عقوبات على محكمة الجنائية الدولية لان الجميع أدانت إسرائيل وجرائمها في غزة. جاء انتخاب ممداني ليرد على سياسات ترامب، إنه أي ممداني يريد تجميد الإجراءات، وأن يكون هناك نقل مجاني، ونزع الخوف من المهاجرين، إذ يعتبر حق السكن والإقامة من الحقوق المصانة في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.. إلخ. وأضاف أيضًا أنه يجب أن تكف إسرائيل عن سياستها العنصرية وأن تُقرّ بقانون المساواة بين البشر في إسرائيل، والدفاع عن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، وأيضًا أضاف أنه لو جاء بنيامين نتنياهو إلى نيويورك سيلقي القبض عليه حسب مذكرة الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية.

إنّ ترامب يخشى من هذا البرنامج السياسي والاجتماعي، لأنه يقتطع من امتيازات الضرائب التي تستفيد منها شركات ترامب وشركات جماعته في وول ستريت التي يمثّلها سياسيًا واقتصاديًا، كما أنّه يسحب البساط من تحت شعاراته الشعبوية التي تُخفي خلفها خططًا لطرد مئات الآلاف من الموظفين والعمّال، وزيادة مديونية الدولة الأمريكية على حساب الشرائح الاجتماعية المحرومة، ليزيد الطين بلّة أكثر مما فعله سلفه جو بايدن.

قدمت الجمعية العامة السنوية للأمم المتحدة يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر مشهّدًا مختلفًا للمجتمع البشري؛ حيث شهدت الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين وفضيحة نتنياهو وحكومته و بلطجية ترامب أمام عشرات القادة والدبلوماسيين من الدول في مؤسسة عالمية، و شاهدها الملايين حول العالم!

من بين ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة، اعترفت ١٥٧ دولة، مما يمثل ٨١٪، رسميًا بدولة فلسطين. وبالطبع، المهم في هذا الحدث هو أن عددًا من الدول التي لم تكن حتى الآن مستعدة للاعتراف بدولة فلسطين وتدعم إسرائيل مباشرة، انضمت إلى جانب الدول التي اعترفت سابقًا بدولة فلسطين.

على الرغم من أن هذا الاعتراف الرسمي يمكن أن يكون نجاحًا رمزيًا لقضية فلسطين، و ان عملية إقامة دولة فلسطين فعليًا هي عملية أكثر تعقيدًا، بسبب استمرار الاحتلال وسياسة استيطان اليهود في الضفة الغربية ومخطط إسرائيل لاحتواء غزة كليًا وتشريد سكانها، لكن هذا الحدث الجديد لا يترك قضية فلسطين والمكانة العالمية لإسرائيل على حالها.

تلك الدول الأوروبية التي اضطرت تحت ضغط الرأي العام في بلدانها، وبعد ما يقرب من عامين من الإبادة الجماعية للفلسطينيين على يد إسرائيل، إلى الاعتراف رسميًا بدولة فلسطين، لا يمكنها التعامل تجاريًا وسياسيًا وعسكريًا مع إسرائيل كما

إعلان انتصار زهران ممداني، من أصول مهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عمدة مدينة نيويورك، تُفتَح صفحة جديدة في مسار مواجهة تقدم اليمين العنصري والشعوبي في العالم الغربي الذي يقوده دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، وجورجيا ميلوني رئيسة وزراء إيطاليا.

السلاح الفكري والسياسي الوحيد الذي استخدمه دونالد ترامب ضد ممداني لوقف تقدمه في استطلاعات الرأي، والخوف من انتخابه عمدة لنيويورك، هو نعته ب«الشيوعية». كما حاول، بشكل غير مباشر، التلاعب بالمشاعر الرجعية المعادية للمسلمين، والتحريض في اليوم الأخير على ما أسماه بـ«اليهود» للإدلاء بأصواتهم لخصوم ممداني، إلا أنّ السلاح الأبرز ظل اتهامه بالشيوعية.

ممداني ليس شيوعيًا، بل كما يصف نفسه بأنه اشتراكي ديمقراطي مثل عضو الكونغرس الأمريكي بيرني ساندرز، والبرنامج الشيوعي بعيد كل البعد عن برنامج الاشتراكية الديمقراطية التي تتبناها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة لحقبة طويلة في البلدان الاسكندنافية مثل السويد والدنمارك والنرويج وفنلندا، والتي سميت بدولة الرفاه.

بيد أنّ ترامب، بالرغم من مساعيه في تسويق نفسه باعتباره نصير العمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من شعاراته حول إعادة الرخاء الاقتصادي لأمريكا ووعوده بخلق الوظائف، إلا أنّه في الحقيقة أمّاط اللثام عمّا كان يخفيه وراء الأكمة، وهو تمثيل مصالح وول ستريت في نيويورك، الذين وقفوا كجدارٍ مرصوص للحيلولة دون انتخاب ممداني.

وقد شهدت الولايات المتحدة تظاهرات في مئات المدن الأمريكية ضد دونالد ترامب و إيلون ماسك عندما تم تعيين الأخير مستشارًا للبيت الأبيض، وكان

